

عصمة الأنبياء في القرآن الكريم

(295) يُضِلُّونَ إِلَّا لَآءَ أَنْزَفُسِهِمْ ۖ وَمَا يَضُرُّوْكَ مِنْ شَيْءٍ ۚ. 2.

(وَأَنْزَلَ الْإِنشَاءَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ). 3. (وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ

تَكُنْ تَعْلَمُ). 4. (وَكَانَ فَضْلُ الْإِنشَاءَ عَلَيْكَ عَظِيمًا). فالأولى منها: تدل على

أنَّ نفس النبيَّ بمجردَها لا تصونه من الضلال (أي من القضاء على خلاف الحق) وإنَّما يصونه

سبحانه عنه، ولولا فضل الإنشَاء ورحمته لهمَّت طائفة أن يرضوه بالدفاع عن الخائن والجدال عنه،

غير أنَّ فضله العظيم على النبي هو الذي صدَّه عن مثل هذا الضلال وأبطل أمرهم المودى إلى

إضلاله، وبما أنَّ رعاية الإنشَاء سبحانه وفضله الجسيم على النبي ليست مقصورة على حال دون حال،

أو بوقت دون وقت آخر، بل هو واقع تحت رعايته وصيانته منذ أن بعث إلى أن يلاقي ربَّه،

فلا يتعدى إضلال هؤلاء أنفسهم ولا يتجاوز إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فهم الضالون

بما هموا به كما قال: (وَمَا يَضِلُّونَ إِلَّا لَأَنزَفُسِهِمْ ۖ وَمَا يَضُرُّوْكَ مِنْ شَيْءٍ ۚ

شَدَّءٍ). والفقرة الثانية: تشير إلى مصادر حكمه ومنابع قضائه، وأنَّه لا يصدر في ذلك

المجال إلا عن الوحي والتعليم الإلهي، كما قال سبحانه: (وَأَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ)

والمراد المعارف الكلية العامة من الكتاب والسنة. ولما كان هذا النوع من العلم الكلي

أحد ركني القضاء وهو بوحده لا يفي بتشخيص الموضوعات وتمييز الصغريات، فلا بد من الركن

الآخر وهو تشخيص المحق من المبطل، والخائن من الأمين، والزاني من العفيف، أتى بالفقرة

الثالثة وقال: (وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ) ومقتضى العطف، مغائرة المعطوف، مع المعطوف

عليه، فلو كان المعطوف عليه ناظرًا إلى تعرُّفه على الركن الآخر وهو العلم بالاصول

والقواعد الكلية الواردة في الكتاب والسنة،